الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية
الجلسة ١٠
المعقودة يوم الاثنين
٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة العاشرة

الرئيس: السيد هامبورغر (هولندا)

ثم: السيد جباري (جمهورية إيران الإسلامية)
(نائب الرئيس)

المحتويات

البند ٩٧ من جدول الأعمال: البيئة والتنمية المستدامة (تابع)

(ج) تنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي

(د) تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

(هـ) حماية المناخ لمنفعة أجيال البشرية الحالية والمقبلة

(و) العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية

../..

هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى : Chief of the Official Records Editing Services, room DC2-794, 2 United Nations Plaza .

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

Distr.GENERAL
A/C.2/51/SR.10
23 June 1997
ARABIC
ORIGINAL: SPANISH

96-81510

9681510

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠

البند ٩٧ من جدول الأعمال: البيئة والتنمية المستدامة (A/51/3 (الجزء الثاني)، A/51/87، A/51/131، A/51/208-S/1996/543، A/51/210، A/51/211-S/1996/551، A/51/295، A/51/357، A/51/462-S/1996/831، A/51/375)

(ج) تنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي (A/51/312)

(د) تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (A/51/354)

(هـ) حماية المناخ العالمي لمنفعة أجيال البشرية الحالية والمقبلة (A/51/484)

(و) العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية (A/51/186-E/1996/80)

١ - السيد ديساي (وكيل الأمين العام المعني بتنسيق السياسات والتنمية المستدامة)، عرض تقرير الأمين العام بشأن التدابير المعتمدة في الأطر الدولية والإقليمية والوطنية لتنفيذ برنامج العمل المتعلق بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (A/51/354) وتقرير الأمين العام بشأن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ لحماية المناخ العالمي لمنفعة الأجيال الحالية والمقبلة (A/51/484). وقال إن البند الفرعي المتعلق بالدول الجزرية الصغيرة النامية والبند المتعلق بحماية المناخ العالمي مرتبطان ارتباطا وثيقا، نظرا إلى أن النتائج الرئيسية للتغيرات الحادثة في المناخ العالمي من شأنها رفع مستوى منسوب البحر، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث نتائج وبيلة بالنسبة للبلدان الجزرية الصغيرة النامية.

٢ - وأشار في المقام الأول إلى الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة، المتعلقة بتغير المناخ، وذكر أنه في الدورة الأولى لمؤتمر الأطراف تمت الموافقة على ولاية برلين، تلك الولاية التي اكتسبت أهمية كبرى، مثلما ظهر بوضوح في الدورة الثانية لمؤتمر الأطراف المنعقد مؤخرا في جنيف. ومن بين النتائج التي تمخضت عنها هذه الدورة الثانية من دورات مؤتمر الأطراف صدور إعلان جنيف الوزاري، الذي أعطى توجيها هاما للمفاوضين لمتابعة أهداف ذات طابع إلزامي بشأن الحد والإقلال من انبعاث غازات الدفيئة.

٣ - ومن النتائج الأخرى الهامة التي حدثت في الدورة الثانية لمؤتمر الأطراف القرار المتخذ لإقرار توجيهات للبلاغات الوطنية من الأطراف غير الواردة في المرفق الأول من الاتفاقية، ومعظمها من البلدان النامية. ويسمح هذا القرار لتلك البلدان بالمشاركة على نحو كامل في العملية التي ينظمها المؤتمر وذلك بإعداد تقارير لا تتناول فقط انبعاث غازات الدفيئة، بل أيضا السياسات الجاري تطبيقها أو المنتوى تطبيقها التي تحتاج بصددها إلى مساعدة مالية أو تقنية. ومن المنظور، مع مرور الوقت، أن تتحول البلاغات الوطنية إلى أساس يبنى عليه تلقي المعونة المالية.

٤ - وفيما يتصل ببرنامج العمل المتعلق بالتنمية المستدامة للبلدان الجزرية النامية، ينبغي الإشارة إلى أن اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة قامت، خلال عام ١٩٩٦، بتحليل مجالات موضوعية محددة مختلفة. وفي التقرير الخاص بالتدابير المعتمدة لتنفيذ برنامج العمل (A/51/354) أدرجت معلومات جديدة بشأن تلك التدابير اعتبارا من عام ١٩٩٥. وهذا التقرير ينبغي أن يدرس في إطار جميع التقارير المعدة عن متابعة

المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية المعقود في باربادوس في عام ١٩٩٤.

٥ - السيد فريد (مدير مكتب إدارة الشؤون الإنسانية في نيويورك)، قدم تقرير الأمين العام بشأن العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية (A/51/186-E/1996/80) فقال إن العقد بدأ في عام ١٩٩٠ بهدف توقي الكوارث الطبيعية والتخفيف من آثارها بفضل تحسين المعرفة بها. وما زال هذا الهدف قائما نظرا لأن الأعاصير والسيول والزلازل ما زالت تؤثر في حياة الملايين من الأشخاص في جميع أنحاء العالم. كما أن الكوارث الطبيعية تسبب خسائر فادحة في الأرواح البشرية وتعيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. وقد ركزت أمانة العقد اهتمامها على استراتيجية وخطة عمل يوكوهاما المعتمدتين في المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث الطبيعية، واللتين تركزان في جملة أمور، على تقوية الروابط بين الحد من الكوارث والتنمية المستدامة.

٦ - وتسعى أمانة العقد إلى تحقيق أهدافه وتعطي دعما حاسما وتكميليا للتقديم المنسق للمساعدة الإنسانية. وحتى يتحقق لإدارة الشؤون الإنسانية الاستمرار في كفالة أنشطة أمانة العقد، ينبغي لها الحصول على المزيد من الدعم من المانحين، بالإضافة إلى مشاركة أنشط من جانب جميع اللجان الوطنية ومراكز التنسيق.

٧ - وقد بذلت أمانة العقد جهودا لتعزيز آليات أوسع على النطاقين الإقليمي ودون الإقليمي من أجل تحقيق الحد الفعال من الكوارث الطبيعية في نطاق استراتيجيات التنمية المستدامة. وفي أعقاب المؤتمر العالمي، أقيمت ثلاث دورات عملية على المستوى دون الإقليمي في أفريقيا بهدف تحليل مدى التأثر من الكوارث الطبيعية والمخاطر التي تتأتى من ذلك، وتقديم مقترحات من أجل القيام بأنشطة محددة للحد من الكوارث. وفي شهر أيلول/سبتمبر، نظمت برعاية إيطاليا دورة دراسية عملية دولية من أجل الحد من الكوارث في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وفي هذه الدورة قام مشاركون من بلدان المنطقة، ومن منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الحكومية الدولية، والهيئات العلمية، ومن منظمات القطاع الخاص، بوضع استراتيجية محددة للحد من الكوارث الطبيعية في المنطقة.

٨ - ووفقا لمبادرة الجمعية العامة الرامية إلى تحسين القدرة على الإنذار المبكر في مجال الكوارث الطبيعية، يتم في الوقت الراهن إعداد تحليل واسع النطاق لتلك القدرة بغية الوقوف على النواقص الواردة في النظم الحالية للإنذار المبكر والعمل على تحديد استراتيجية لتحسين تلك النظم. وتمشيا مع استراتيجية وخطة عمل يوكوهاما وبرنامج عمل بربادوس المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، تعمل أمانة العقد على ضمان تنسيق أنشطة متابعة هاتين المبادرتين.

٩ - ويرجى أن تكون العملية الرامية إلى تحقيق التقييم النهائي للعقد في عام ١٩٩٩ عملية مثمرة وفعالة. وسوف يستفاد بتجربة منظومة الأمم المتحدة ومعارفها وبقدرات من خارج المنظمة. كما ينبغي المشاركة

في هذه العملية من قبل الجماعات المحلية، والعلمية، والمشاريع الخاصة، والموظفين في المؤسسات العامة، والموظفين الحكوميين. وينبغي أن تتجلى بوضوح في التقييم النهائي ثمار تلك المشاركة والجهود المبذولة للحد من الكوارث الطبيعية، وذلك على الأخص على المستويين المحلي والوطني. وبالبناء على تلك القاعدة، سوف يتمكن المجتمع الدولي من وضع استراتيجية لعالم أكثر أمنا في القرن الحادي والعشرين، حسبما دعا إليه المؤتمر العالمي للحد من الكوارث الطبيعية، وسوف تسهم إدارة الشؤون الإنسانية في تحقيق ذلك الهدف.

١٠ - السيدة دنغو (كوستاريكا): تحدثت باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقالت إنه يؤسفها أن تكون التدابير المعتمدة لمتابعة برنامج عمل بربادوس تدابير نابعة أساسا من المستويين الإقليمي والوطني وحثت المجتمع الدولي على الوفاء بتعهداته فيما يتعلق بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

١١ - وفيما يتعلق بحماية المناخ العالمي، أبدت سرورها لاعتماد البيان الوزاري في الدورة الثانية لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة المتعلقة بتغير المناخ. وفي التقرير التقييمي الثاني الصادر عن فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ طرحت الأسس العلمية التي تقتضي الاستعجال في تقوية التدابير التي تتخذ على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية، لا سيما التدابير التي اعتمدتها الأطراف الوارد بيانها في المرفق الأول.

١٢ - وينبغي للبلاغات الوطنية للأطراف الوارد بيانها في المرفق الأول أن تتسم بمكونين أساسيين: من ناحية، الالتزامات المتعلقة بالحد أو التقليل من انبعاثات غازات الدفيئة والسياسات والتدابير ذات الصلة، وفقا لما تقرر في الاتفاقية وفي ولاية برلين، ومن ناحية أخرى، الالتزامات المتعلقة بالموارد المالية ونقل التكنولوجيا.

١٣ - وينبغي التذكير بأن الجزء الأكبر من الانبعاثات العالمية لغازات الدفيئة، الماضية منها والحالية، مصدره البلدان المتقدمة النمو. ومما يثير القلق أن نتائج فحص البلاغات الوطنية الأولية للأطراف الواردة في المرفق الأول تشير إلى أن البلدان ذات الانبعاثات الكبرى لغازات الدفيئة تتوقع أن يكون مستوى الانبعاثات لديها في عام ٢٠٠٠ أعلى مما كانت عليه في عام ١٩٩٠. ومن الواضح أن البلدان المتقدمة النمو لا تفي بالتزاماتها بشأن تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة وأنها تتملص من مسؤولياتها التي تتصل بالمادة ٤-٢ من الاتفاقية.

١٤ - علاوة على ذلك، فإن مجموعة الـ ٧٧ والصين، تعتبران أن البلدان المتقدمة النمو لا تفي أيضا بالتزاماتها فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا وتيسير الحصول على الموارد المالية. وينبغي أن يوجه نقل التكنولوجيا، الذي يعتبر ذا أهمية حاسمة بالنسبة للبلدان النامية، إلى تعزيز القدرة المحلية لهذه البلدان، بغية تيسير النقل الأمثل للتكنولوجيا، وإدماجها بالشكل المناسب، وتطبيقها عمليا.

١٥ - أما فيما يتعلق بالعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية، فإن الاحتياجات الأساسية للبلدان النامية تستند إلى بعض العناصر المشتركة. وقبل كل شيء، ينبغي أن تقوم القواعد المعيارية على الإقرار بأن الحد من الكوارث إنما هو استثمار في حماية الثروة الوطنية. وفي المقام الثاني، ينبغي أن يترجم المجتمع الدولي، خلال فترة العقد، تعهداته إلى دعم ملموس وذلك بتوفير الموارد البشرية والمالية الكافية. وأخيرا، ينبغي أن يكفل للجميع الوصول المنصف إلى الحماية من الكوارث الطبيعية، وذلك للبلدان المتقدمة أو البلدان النامية على السواء.

١٦ - واسترسلت قائلة إن قرار الجمعية العامة ٢٢/٤٩ يؤسس الآلية اللازمة لبدء عملية تنسيق دولي لتقييم منجزات العقد والخيارات القائمة لمواصلة الأنشطة الرامية إلى الحد من الكوارث الطبيعية في المستقبل. كما أن بحث العلاقات والمسؤوليات في مجال الحد من الكوارث الطبيعية في المستقبل أمر وارد أيضا في إطار الجهود الرامية إلى إعادة هيكلة وتنشيط الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي والمجالات الأخرى ذات الصلة. ومن المناسب أن يطلب إلى الأمين العام أن يدرج في التقرير الذي سيقدمه عن العقد إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين تدابير محددة لضمان توفير القدرات اللازمة لأمانة العقد حرصا على اختتام العقد بنجاح في عام ١٩٩٩.

١٧ - وفي وثيقة اختتام العقد، ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار نتائج المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث الطبيعية المعقود في أيار/مايو ١٩٩٤، وكذلك استراتيجية وخطة عمل يوكوهاما اللتان تمت الموافقة عليهما في هذا المؤتمر. ومن الأهمية بمكان التشديد على الجهود التنسيقية للأمم المتحدة من أجل تطبيق خطط العمل العالمية في سياق تقييم جدول أعمال القرن ٢١ ودراسته عموما. وفي تطبيق استراتيجية وخطة عمل يوكوهاما يتعين أن تؤخذ في الاعتبار هذه الجهود التنسيقية.

١٨ - وأشارت إلى أن الفقرة ١٠ من تقرير الأمين العام بشأن العقد المذكور (A/51/186-E/1996/80) تبين أن المخاطر الطبيعية ذات صلة لاصقة بالظواهر التي يثيرها الإنسان، مثل الظواهر التكنولوجية والإيكولوجية، التي تؤثر على البيئة. وفي هذا السياق، ينبغي التأكيد على أهمية ربط نقل التكنولوجيا بالقدرة في مجال الإنذار المبكر بغية التقليل من الكوارث الطبيعية في البلدان النامية، وذلك برعاية الأمم المتحدة، وفي إطار استراتيجية وخطة عمل يوكوهاما.

١٩ - وقد حان أوان توطيد التقدم المحرز في الحد من الكوارث الطبيعية وربطه ربطا وثيقا بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتعاون الدولي في سبيل الحد من الكوارث الطبيعية مما يساعد البلدان النامية على بلوغ النمو الاقتصادي المتواصل وتحقيق التنمية المستدامة.

٢٠ - وفيما يتعلق بتنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي، فإن مجموعة الـ ٧٧ والصين ترغبان في التأكيد على أن الاتفاقية ينبغي أن تتخذ نموذجا جديدا في مجال التنمية الاقتصادية المستدامة لأن ذلك قد يكون السبيل الوحيد لحل التضارب القائم بين النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية من ناحية وبين الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية من الناحية الأخرى.

٢١ - وتطرقت إلى نقل التكنولوجيا فقالت إنها لا تتحقق بمجرد تقديم المعلومات عن التكنولوجيات المتاحة في السوق في اللحظة المعينة. وإنما الحل هو ضمان قيام الدول المتقدمة بنقل هذه التكنولوجيا بشكل فعال إلى البلدان النامية، وفقا لما ورد في المواد ١٦ و ١٧ و ١٨ من الاتفاقية. ومن التناقضات الظاهرة أن الحصول على التكنولوجيات وانتقالها قد يشكلان عبئا ثقيلا على البلدان النامية في حالة عدم توفر آليات كافية لحماية حقوق الملكية الفكرية لأهل الريف والسكان الأصليين والطرق المعيشية التقليدية للجماعات المحلية، وعدم ضمان التوزيع المنصف والكافي للمنافع الناجمة عن استخدام الموارد الوراثية. كما ينبغي أساسا الاعتراف بأن أحد العناصر الهامة في التنوع البيولوجي يتمثل في القضاء على الفقر - الذي يظل عنصرا حاسما بالنسبة لكل من التنمية المستدامة والحفاظ على الموارد البيولوجية - وذلك عن طريق تدابير من تدابير التعاون العالمي.

٢٢ - وقالت إن مجموعة الـ ٧٧ والصين قد أحاطتا علما ببرنامج العمل المعتمد في المؤتمر الثاني للأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، الذي عقد في جاكرتا في عام ١٩٩٥، وهما ترحبان بسرور بالولاية المتعلقة بالتنوع البيولوجي البحري التي أقرها المؤتمر، حيث أن الكثير من البلدان الأعضاء في المجموعة بلدان تهتم اهتماما خاصا بهذا الموضوع. وسيكون التطبيق التام لأحكام اتفاقية التنوع البيولوجي عاملا أساسا في التوفيق بين متطلبات إعادة تنشيط النمو الاقتصادي، وتشجيع الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية في البلدان النامية وصيانة هذه الموارد.

٢٣ - السيد فريد (مدير مكتب إدارة الشؤون الإنسانية في نيويورك): قال في معرض رده على الملاحظات التي أبدتها ممثلة كوستاريكا إنه على اقتناع بأن أنشطة أمانة العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية ستنتهي في ١٩٩٩ وسيتعين بعدئذ على الحكومات أن تقرر ما تراه بالنسبة للمستقبل. وسعيا لتحقيق نتائج ملحوظة حتى عام ١٩٩٩، ينبغي التأكيد على الأهمية التي تكتسيها اللجان الوطنية وهي لجان لم تشر إليها ممثلة كوستاريكا في بيانها. فتلك اللجان يمكنها أن تساعد على تحديد المجالات التي يمكن للأمم المتحدة أن تقدم فيها مساعدة للبلدان بغية تطوير قدرات التصدي للكوارث أو اتقائها. وعموما فإن الحكومات لم تهتم كثيرا بالدور الرئيسي لتلك اللجان الوطنية. وحث جميع الحكومات على دعم الأنشطة المتصلة بالعقد بحيث لا تضطر إدارة الشؤون الإنسانية إلى إنفاق وقت أكثر من اللازم في محاولة تعبئة الموارد.

٢٤ - السيد ميرفي (ايرلندا): تكلم نيابة عن بلدان الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى استونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص وليتوانيا ومالطة وهنغاريا فضلا عن أيسلندا والنرويج فقال إن البنود الفرعية الأربعة قيد الاستعراض في هذه الجلسة بنود منبثقة إلى حد بعيد عن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي عقد في ريو دي جانيرو في ١٩٩٢ وإن ثمة ارتباطا واضحا فيما بينها ولذا يحسن استعراضها مع مراعاة علاقتها ببعضها البعض.

٢٥ - وفيما يتعلق باتفاقية التنوع البيولوجي، قال إن الاتحاد الأوروبي يولي اهتماما خاصا لإعداد وتنفيذ استراتيجيات وخطط وبرامج وطنية طبقا للمادة ٦ من الاتفاقية. وهو يرى كذلك أن من الأهمية بمكان

مواصلة الحوار الدولي بشأن مسألة حفظ التنوع البيولوجي الساحلي والبحري والتنوع البيولوجي الزراعي واستخدامهما على نحو مستدام حيث أن كلا الجانبين عنصران رئيسيان فيما يتعلق بالأمن الغذائي، وهو الموضوع الذي سيعالج في مؤتمر القمة العالمي القادم بشأن التغذية، كما أن العمل الذي يقوم به الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات عمل له أهمية رئيسية كذلك لأغراض هذه المناقشة. ويقر الاتحاد الأوروبي في هذا الصدد بما للموارد الجينية من أهمية حيوية بالنسبة للأجيال الحاضرة والمقبلة، وبضرورة التوصل إلى حلول فيما يتعلق بالوصول إليها.

٢٦ - ووصف نتائج الاجتماع الأول للفريق العامل المفتوح باب العضوية المخصص لأمن التكنولوجيا الإحيائية، المعقود في آرهوس بالدانمرك في تموز/يوليه ١٩٩٦، بأنها مشجعة. وقال إن الاتحاد الأوروبي بصدد الترويج لهذه العملية، وإن الاجتماع الثالث لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي الذي سينعقد في بوينس آيرس بالأرجنتين في بداية تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، ينبغي أن يتخذ ترتيبات فعالة لكفالة عمل هذا الفريق في المستقبل. وأعلن أن الاتحاد الأوروبي يؤكد من جديد أن من المستحسن أن تناط بالصندوق العالمي للبيئة مهمة إدارة الآلية المالية بصفة دائمة.

٢٧ - وفيما يتعلق بنتائج مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، أشار إلى تقرير الأمين العام في هذا الشأن (A/51/354) الذي يُجمل المناقشة الشاملة التي أجرتها لجنة التنمية المستدامة في دورتها الرابعة المعقودة في ١٩٩٦، وقال إن ذلك التقرير مرض بوجه عام ولو أن الجزء المعنون "التقدم المحرز في مجال التنفيذ الوطني" جزء وجيز إلى حد مفرط. ولاحظ من جهة أخرى أن التقرير يخلص إلى استنتاج مفاده أن من المهم أن تقدم سلطات الدول الجزرية الصغيرة النامية معلومات عن جميع أنشطتها الرئيسية الجارية في إطار برنامج العمل. وأعرب عن استعداد الاتحاد الأوروبي لتقديم المساعدة في هذا السياق إلى المنظمات الدولية ذات الصلة. وقال إن الاتحاد الأوروبي يؤيد كذلك التوصيات الواردة في التقرير لاتخاذ تدابير في المستقبل.

٢٨ - وفيما يتعلق بحماية المناخ العالمي، قال إنه قد عُقدت في تموز/يوليه الدورة الثانية لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ التي قطعت بصددها خطوات حقيقية في مختلف المجالات مما يتجلى في البيان الوزاري الذي صدر في نهاية تلك الدورة. ويرى الاتحاد الأوروبي أن أهم تقدم أحرز يتمثل في الإحاطة علما بالتقرير التقييمي الثاني لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ والإقرار بصحته والاتفاق على أنه يتيح قاعدة علمية لاتخاذ تدابير في المستقبل، وتقدير العمل الكبير الذي قام به الفريق الخاص المعني بولاية مؤتمر برلين والنداء الذي وجه إلى جميع الأطراف لتقديم مقترحات لتسهيل المفاوضات التي ستبدأ في الاجتماع الثاني للفريق والذي سيُعقد في كانون الأول/ ديسمبر فضلا عن القرار القاضي بإصدار تعليمات إلى الوفود لتعجيل المفاوضات بشأن إعداد بروتوكول ملزم أو صك قانوني آخر لاعتماده أثناء الدورة الثالثة لمؤتمر الأطراف الذي سينعقد في كيوتو باليابان في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧. وينبغي لذلك الصك أن يتضمن بخاصة التزامات الأطراف المبينة في المرفق الأول من حيث الأهداف الملزمة والقابلة للقياس الكمي في مجال الحد من الانبعاثات مع إحداث تخفيضات عامة كبيرة لغازات الدفيئة التي لا يقيدها بروتوكول مونتريال.

٢٩ - ويؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد أن الصندوق العالمي للبيئة ينبغي أن يشكل الآلية المالية الدائمة لتلك الاتفاقية، ويشير إلى أن تكثيف مساعي الأطراف المشار إليها في المرفق الأول لا يكفي للحد من تغير المناخ، وأنه ينبغي إشراك جميع الأطراف على أساس التعاون الأوثق فيما بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية التي ينبغي لها بدورها أن تنتج وتستخدم تكنولوجيات ومنتجات تساعد على استغلال الطاقة على نحو أفضل، وتنبعث منها غازات تقل فيها نسب الكربون.

٣٠ - وفيما يتعلق بالعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية، قال إنه يرحب بسرور بالمناقشات الشاملة التي أجريت بشأن هذا البند في دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الموضوعية لعام ١٩٩٦ ويشير إلى البيان الذي صدر عن الاتحاد الأوروبي في تلك المناسبة. وفي سياق النهج المتكاملة للتنمية المستدامة، أشار إلى مجالين من مجالات العقد الدولي يكتسيان أهمية خاصة هما إنشاء وتعزيز قدرة الإنذار المبكر، على نحو ما ورد في قراري الجمعية العامة ٢٢/٤٩ باء و ١١٧/٥٠ باء بإيجاد أطر إقليمية ودون إقليمية شاملة للحد من الكوارث. ويرد في تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (A/51/3، الجزء الثاني) قرار يتصل بالعقد الدولي، هو القرار ٤٥/١٩٩٦ الذي اعتمده المجلس بتوافق الآراء. ويرى الاتحاد أن الجمعية العامة ينبغي ألا تكرر نفس المناقشات أو القرار. وهو يلاحظ في هذا الشأن أن التقرير المرحلي لفترة السنتين المتعلق بالعقد والذي سيقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين سيتضمن استعراضا أوفى لأنشطة العقد.

٣١ - السيدة ويليامز - مانيغولت (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إنه قد تحقق منذ مؤتمر ريو في عام ١٩٩٢ تقدم كبير في حل المشاكل التي تواجه البلدان الجزرية الصغيرة النامية. ووصفت أهداف حكومتها فيما يتعلق بالسياسة الدولية بشأن المحيطات بأنها واضحة. فالولايات المتحدة قدمت موارد مالية جديدة وإضافية إلى الصندوق العالمي للبيئة وتعاونت معه بغية معالجة المسائل الحرجة التي تعاني منها البيئة البحرية وذلك طبقا لما ينص عليه الفصل ١٧ من جدول أعمال القرن ٢١. ويمكن تحقيق نتائج طيبة بالعمل على تحقيق أقصى قدر من الفعالية في برامج الأمم المتحدة. ومن الأمثلة الجيدة على ذلك المبادرة الدولية المتصلة بالشعب المرجانية، التي وضعت استراتيجية أشمل بشأن الشعب المرجانية اعتمادا على شراكات ابتكارية وتمويل متكامل على جميع الأصعدة.

٣٢ - وفيما يتعلق كذلك بالبيئة البحرية، قالت إنه ينبغي إيلاء الاهتمام لتنفيذ برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية. وتؤيد الولايات المتحدة اعتماد القرار الذي أوصى به المجلس الاقتصادي والاجتماعي لتطبيق ذلك البرنامج، وهو يدرج هذا البرنامج ضمن أنشطة مؤسسات الأمم المتحدة ويضع الترتيبات المؤسسية اللازمة ويحث المشاركين فيه على العمل من أجل قيام تعاون حقيقي بين مؤسسات الأمم المتحدة بغية تنفيذ جميع جوانب برنامج العمل العالمي. والموارد الموجودة كافية، ويمكن لهذه المبادرة أن تصبح نموذجا للتعاون فيما بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بصدد مسائل أخرى تتجاوز الحدود القطاعية والولايات المنوطة بالأجهزة التقليدية.

٣٣ - واستطردت قائلة إن تغيرات المناخ العالمية تبرز الطابع الدولي للمشاكل المعاصرة بأكثر مما تبرزه أية مسألة أخرى. فجميع الدول معرضة لآثار تلك الظاهرة، وكما أن أسباب تغير المناخ وآثاره عالمية فإن الحلول ينبغي كذلك أن تكون عالمية. وقد اعتمدت الجمعية العامة في دورتها السابقة القرار ١١٥/٥٠ تأييدا لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ومن المؤسف أن تقرير الأمين العام الذي كان يفترض أن يقدم المزيد من المعلومات عن طبيعة الترتيبات الانتقالية للدعم الإداري المنصوص عليه في ذلك القرار وآثارها المالية، لم يكن متاحا لنا في الوقت المناسب لهذه المناقشة. وتعتقد الولايات المتحدة اعتقادا راسخا أن الأمانات الدائمة للاتفاقيات الدولية ينبغي أن يأتي تمويلها عن طريق مساهمات تقدمها أطراف هذه الاتفاقيات وأنه ينبغي الحرص على إبقاء الميزانية العادية للأمم المتحدة في الحدود المتفق عليها لفترة السنتين المقبلة وعدم الاضطرار إلى تلبية احتياجات تمويل غير منظورة وذلك على حساب برامج أخرى لها الأولوية.

٣٤ - وفيما يتعلق بالعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية، قالت إن وفد الولايات المتحدة يرحب بزيادة عدد المبادرات في هذا المجال وتنوعها، ولا سيما فيما يتعلق بأنشطة القطاع الخاص. وينبغي للمساعي الرامية إلى الحد من الكوارث الطبيعية على جميع الأصعدة أن تندرج على نحو كامل في أنشطة التنمية المستدامة. والولايات المتحدة تحث أمانة العقد الدولي على أن تنسق تنسيقا تاما برامجها ضمن منظومة الأمم المتحدة وهي تشجع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أن يدرج عنصر الحد من الكوارث الطبيعية في برامجه القطرية. وينبغي لأمانة العقد الدولي أن تغتنم فرصة انعقاد اجتماعها الختامي لتشجيع إدراج عنصر الحد من الكوارث في التخطيط الوطني والنظر في النتائج الملموسة التي تم التوصل إليها خلال العقد.

٣٥ - السيد فريد (مدير مكتب إدارة الشؤون الإنسانية في نيويورك): قال إنه يؤيد العديد من الملاحظات التي أبداها وفد الولايات المتحدة لأن من المستصوب فعلا إدراج الأنشطة المتعلقة بالعقد الدولي في البرامج الإنمائية على الصعيد الوطني بيد أنه لاحظ أن المسؤولية في هذا الصدد لا تقع حصرا على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأمم المتحدة وحدها بل تقع أيضا على عاتق البلدان نفسها. وذكر أنه سيسجل هذه الملاحظات لمراعاتها في التقييم النهائي للعقد.

٣٦ - السيدة إيليس (ترينيداد وتوباغو): تحدثت نيابة عن الـ ٣١ بلدا الأعضاء في تحالف الدول الجزرية الصغيرة، فأيدت دون تحفظ البيان الذي أدلت به بشأن البنود المستعرضة ممثلة كوستاريكا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

٣٧ - وقالت إن مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية قد جسد الاعتراف الدولي بالحالة الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية وبضعف مناعتها فمثل بذلك التزاما قطعه المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة لتقديم الدعم لتلك الدول في مساعيها الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة في سياق تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. ورأت أن هذا الالتزام، رغم مرور عامين على انعقاد

المؤتمر لم يترجم عمليا بعد إلى مساعدة ملموسة، وعزت ذلك إلى عدة أسباب. وأكدت أن تحقيق هذا الالتزام يتطلب النظر في المكانة التي تعطى لبرنامج عمل بربادوس في وضع السياسات والبرامج الوطنية للتنمية المستدامة وإدارة الموارد في الدول الجزرية الصغيرة، فضلا عن اتخاذ التدابير الرامية إلى إدراج البرنامج في أنشطة التعاون على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي. ويلزم كذلك النظر في التزام البلدان المانحة والمنظمات المتعددة الأطراف بالمساعدة في تنفيذ برنامج العمل، ودور ومهام إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة، وبالتحديد قسم الدول الجزرية الصغيرة النامية باعتباره جهة ناشطة في الدعوة لتنفيذ برنامج عمل بربادوس.

٣٨ - وأردفت قائلة إن تحالف الدول الجزرية الصغيرة يدعو البلدان المتقدمة النمو المشاركة والأمانة العامة للأمم المتحدة ومنظومة الأمم المتحدة عموما إلى عقد مناقشات تتناول هذه المسائل كلها في سياق استعراض تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ الذي سيجري في ١٩٩٧. وأضافت أن برنامج عمل بربادوس يعتبر في نظر عدد كبير من البلدان الأعضاء في التحالف الشكل الملموس لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ في تلك الدول. ومن المأمول فيه أن تعزز المداولات التي ستجري في عام ١٩٩٧ وأثناء الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، المساعي الدولية الرامية إلى تنفيذ برنامج عمل بربادوس تنفيذا كاملا وفعالا.

٣٩ - واسترسلت قائلة إنه لا يفوتها أن تشير إلى تغير المناخ الذي كان وراء إنشاء التحالف والذي هو مسألة يمنحها التحالف الأولوية القصوى. ونوهت بتشديد التقرير التقييمي الثاني لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ على وجود ضرورة عاجلة لإسراع البلدان المصنعة بالتعهد بالتزامات إضافية كبيرة للحد من انبعاثات غازات الدفيئة. ومن الجدير بالذكر أنه في البيان الوزاري الذي صدر نتيجة لانعقاد الدورة الثانية لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، ورد أن ذلك التقرير قد تم العلم به وإقراره باعتباره يمثل أوفى تقييم علمي يعتد به فيما يتعلق بتغير المناخ. وقد قدم التحالف في عام ١٩٩٤ مشروع بروتوكول للاتفاقية بغية تعزيز الالتزامات التي قطعتها الأطراف المشار إليها في المرفق الأول، وهو مشروع يظل حتى الآن المقترح الشامل الوحيد المقدم.

٤٠ - وواصلت قائلة إن التحالف يعرب عن قلقه لبطء المفاوضات الجارية في الفريق الخاص المعني بولاية مؤتمر برلين، ذلك أنه لا يتبدى في الأفق حتى الآن احتمال التوصل إلى اتفاق على المسائل الأساسية ولم يتبق سوى وقت قصير على موعد الدورة الثالثة لمؤتمر الأطراف التي يتعين فيها اعتماد بروتوكول أو أي صك قانوني آخر لتعزيز الالتزامات الواردة في المرفق الأول، عملا بما تقضي به ولاية مؤتمر برلين. ويكرر التحالف بالتالي النداء الذي وجهه في الدورة الثانية مؤتمر الأطراف من أجل التعجيل بالمفاوضات الجارية وطرح نصوص للنظر في الاجتماعات القادمة للفريق الخاص المعني بولاية مؤتمر برلين. ويؤكد التقرير التقييمي الثاني بشأن تغير المناخ مخاوف البلدان الأعضاء في التحالف. وستكون التغيرات المناخية المتنبأ بها ضارة بوجه خاص بالدول الجزرية الصغيرة النامية. بيد أن ذلك لا يعني أن تغير المناخ مشكلة تخص الدول الجزرية الصغيرة بالذات حيث أنه تترتب عليه آثار خطيرة جدا على جميع

البلدان. ولذا فإنها تحث جميع الدول على اتخاذ تدابير مشتركة، وذلك بما تقتضيه الحالة من سرعة وحسم.

٤١ - السيد بانكين (الاتحاد الروسي): قال إن وفده يعتبر أن التقرير التقييمي الثاني لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ لا يحتوي على معلومات كافية تمكّن من اتخاذ تدابير سياسية محددة فيما يتعلق بالتغير المناخي ولا يقدم إجابة على مسألة بالغة الأهمية ترد الإشارة إليها في المادة ٢ من الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ، ألا وهي تحديد مقدار تركز غازات الدفيئة في الجو بقصد تجنب الآثار الانثروبولوجية الخطرة في النظام المناخي. ومن الضروري أن تتم بأسرع وقت ممكن دراسة علمية واسعة النطاق بشأن مستويات التركيز المتعلقة بالغازات التي تثير أي خطر. وأكد أن الاتحاد الروسي لن يتعدى في سنة ٢٠٠٠ مستويات انبعاث غازات الدفيئة التي كانت سائدة في عام ١٩٩٠، ولكنه لا تزال تقلقه الحالة القائمة في بلدان أخرى تصادف صعوبات في سبيل تنفيذ تعهداتها.

٤٢ - ومن أجل اعتماد تدابير مشتركة متطابقة مع الاتفاقية وتشجيع مشاركة جميع البلدان في السعي لبلوغ أهدافها، كان ينبغي استكشاف إمكانية إيجاد آليات أخرى تنشط مشاركة جميع الجهات، بما فيها القطاع الخاص، في نقل التكنولوجيات الرشيدة بيئيا، وفي تمويل الأنشطة. وفي حالة ما إذا كان سيتحقق في المستقبل القريب إنجاز تقييم، ولو مبدئي، للآثار الواقعة على النظام المناخي والمنطوية على أخطار، قد يكون من الأيسر اتخاذ موقف سياسي فيما يتصل بالأهداف الكمية لتخفيض انبعاث غازات الدفيئة، والنظر في مشروع بروتوكول، أو صك قانوني آخر ينص على الالتزامات التي تقع على الأطراف في الاتفاقية فيما بعد سنة ٢٠٠٠.

٤٣ - وكرر الإشارة إلى الاقتراح المقدم من روسيا بصدد المادة ١٣ من الاتفاقية الإطارية التي تتناول عملية التشاور المتعدد الأطراف والذي يقضي بإنشاء جهاز فرعي لحل المشاكل التي تصادفها البلدان. وأعرب عن أمله في أن تبذل قبل انعقاد المؤتمر الثالث للأطراف جهود تنم عن التصميم على إيجاد حلول لمختلف المشاكل الباقية بصدد عمل آليات الاتفاقية وتحقيق أهدافها. وأكد أن روسيا ملتزمة التزاما تاما بالمشاركة بطريقة بناءة في هذه المفاوضات التي تحتاج إلى أقصى درجة من الشفافية وحسن التصويب والفهم فيما بين المشاركين.

٤٤ - وأبدى مشاركة وفد الاتحاد الروسي للرأي القائل بأن الابتكارات التكنولوجية والفرص التجارية تكتسي باستمرار المزيد من الأهمية في الأنشطة الموجهة إلى الاستجابة بطريقة فعالة للكوارث الطبيعية. ذلك أنه يمكن تشجيع استخدام الاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيات المعلومات وإتاحة المزيد من إمكانية الوصول إليها لجميع البلدان المهتمة بذلك، مع تحديد تعريفات معقولة للخدمات، وإنشاء نظام عالمي للإنذار المبكر. وأعلن أن وفده يؤيد إجراء مشاورات فيما بين الحكومات توجه لإعداد اتفاقية دولية بشأن الاستخدام المنسق للاتصالات السلكية واللاسلكية في مجال تخفيف الكوارث، وهو على استعداد للمشاركة فيها.

٤٥ - وقال إن الاتحاد الروسي يؤيد كذلك تعزيز المؤسسات والأجهزة المناسبة لتوقي الكوارث الطبيعية والتخفيف منها في إطار رابطة الدول المستقلة ومن ثم تشجيع عقد اتفاقات واسعة النطاق على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف. كما أن إقامة مجلس جديد خاص على مستوى عال أمر يخدم هدفين هما: تشجيع اتخاذ مبادرات هامة في مجال التمويل وإظهار الالتزام السياسي على مستوى عالمي. وأعرب عن ارتياحه لأنشطة فريق الاتصال في جنيف وأيد الاقتراح الذي ينادي بإقامة آلية مماثلة في نيويورك.

٤٦ - وبمناسبة اختتام العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية، ينبغي تحقيق فحص عام لإنجازات العقد، وإقامة هيكل مؤسسي دولي لتنسيق الأعمال الموجهة إلى الحد من الكوارث الطبيعية. ولا بد من الاتفاق على التنظيم الفعال للعملية التحضيرية لإقامة هذا الهيكل المؤسسي.

٤٧ - تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد جباري (جمهورية إيران الإسلامية).

٤٨ - السيد فريد (مدير مكتب إدارة الشؤون الإنسانية في نيويورك): قال إن الاقتراحين اللذين ذكرهما وفد الاتحاد الروسي، أي فريق الاتصال والمجلس الخاص رفيع المستوى هما محل دراسة، إلا أن أمثال هذه المبادرات تتطلب موارد مالية كبيرة، مما أدى حتى الآن إلى عدم تحقيق الهدف المنشود.

٤٩ - السيد إسلام (بنغلاديش): قال إن الكوارث الطبيعية تؤثر على جميع البلدان بغض النظر عن المرحلة التي تمر بها من أجل التنمية. وبعض مناطق تتعرض أكثر من غيرها لأنواع معينة من الكوارث الطبيعية، التي قد تؤدي إلى ضياع أرواح بشرية وتترك خسائر فادحة في الممتلكات والبنية التحتية. وعندما تكون البنية التحتية بنية بدائية أو بنية تعرضت لخسائر كبيرة، تتحول عملية إنقاذ المصابين إلى كابوس مخيف. وعندما تكون موارد البلد محدودة فإن إعادة البناء تصبح مسألة مستحيلة. فالآثار على البلدان ذات الاقتصادات الهشة تكون شنعاء، وهذه البلدان هي التي تعاني أكبر المعاناة نتيجة لقدرتها المحدودة على الاستجابة لحالات الطوارئ. وأضاف قائلا إن بنغلاديش تعاني من الفيضانات المتكررة خلال فترة سقوط الأمطار الغزيرة (المونسون)، وإن المناطق الساحلية الغاصة بالسكان تتعرض مرارا لوطأة الأعاصير. كما أن الخسائر الإيكولوجية التي تعاني منها الأحراج الشمالية في هذا البلد تقلل من قدرته على احتجاز مياه الأنهار فتزيد بذلك من تعرض المنطقة الواقعة في أسفل مجاري النهر للفيضانات كما أن فقدان الأحراج الساحلية يزيد من تعرض المجتمعات الساحلية للأعاصير. ومنذ عام ١٩٨٧، عانت بنغلاديش من فيضانين رئيسيين إثنين وإعصار واحد ذي قوة هائلة. على أنه أصبح من المستطاع في الوقت الراهن، التخفيف إلى حد كبير، من الخسائر التي تلحق بالأشخاص أو الممتلكات، عن طريق نظم الإنذار المبكر، وتحسين التأهب للكوارث، وتوفير الكفاءة والخبرة في مجال تخفيف الكوارث وعواقبها، وتقديم مساعدات مناسبة والقيام بعمليات تعمير فعالة. وقد تحقق هذا كله في بنغلاديش دون اللجوء إلى المساعدة الخارجية.

٥٠ - واستطرد قائلا إنه ينبغي زيادة الكفاءة الذاتية للبلدان النامية التي تتعرض للكوارث الطبيعية حتى تستطيع أن تواجهها على نحو فعال. ويمكن للأمم المتحدة أن تساعد تلك الدول على وضع برامج للتخفيف

من حدة الكوارث وإقامة نظم للإنذار المبكر. وبنغلاديش على استعداد لمشاركة خبراتها مع البلدان التي تعاني من تلك الكوارث ومع أجهزة الأمم المتحدة. ومضى فقال إن التأخر في تقديم المساعدة يمكن أن يؤدي إلى وفيات كثيرة يمكن تجنبها. ولذا يصبح من الأساسي أن ترسل بسرعة أفرقة من الأمم المتحدة للتقييم والتنسيق في حالات الكوارث، وسيكون تنسيقها أنجع إذا تزامنت مع جهود الأغاثة الوطنية، وذلك مع مراعاة الضرورات والأولويات لدى البلدان المعنية. ويمكن تحقيق هذا الهدف عن طريق الدمج السليم لعمليات الإغاثة التي تقوم بها الأمم المتحدة مع تلك التي تنظمها السلطات الوطنية.

٥١ - ويتعين على المجتمع الدولي أن يتأكد من أن برامج العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية لن تتعثر بسبب الافتقار إلى الموارد. وقد أوضحت تجربة بنغلاديش أن تعزيز القدرة الوطنية والمحلية في مجال التأهب للكوارث أجدى بكثير من مجرد الإنفاق على أعمال الإغاثة. وبنغلاديش ترى وجوب بذل جهد متواصل لتقوية قدرة البلدان القليلة المناعة وذلك عن طريق تشجيع نقل التكنولوجيا وتبادل المعلومات.

٥٢ - السيد فريد (مدير مكتب إدارة الشؤون الإنسانية في نيويورك): أبرز أن أفرقة الإغاثة تصل عادة إلى مواقع العمل في فترة تتراوح ما بين ٢٤ و ٤٨ ساعة، وذلك حسب طبيعة المكان وبعد المسافة، وأنه، في هذه اللحظة، يطلب من الحكومات مبلغ يتراوح ما بين ٠٠٠ ٣٠ و ٠٠٠ ٥٠ دولار لتعزيز قدرتها على التنسيق، أي أن الأمم المتحدة لا تنسق الاستجابة للكوارث إلا أنها تتيح للحكومات إمكانية تنسيق الموارد وتتكفل بنشر المعلومات عن تقييم الحالة في أوساط المجتمع الدولي بحيث يتسنى للراغبين في المساهمة أن يفعلوا ذلك. وأوضح أن الحصول على أموال لأغراض الوقاية أمر عسير، فاستدرار الأموال للتخفيف من آثار الكوارث أيسر للأسف من إثارة اهتمام المانحين أو الحكومات بالاستثمار في أعمال الوقاية.

٥٣ - السيد رونيبرغ (جزر مارشال): تكلم بصفته رئيس محفل جنوب المحيط الهادئ، فقال بصدد الحديث عن اتفاق التنوع البيولوجي إنه يتوجب علينا أن نعطي أولوية أولى إلى التنوع البيولوجي في البحار. وأشار إلى أن المحفل وجه نداء إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة وللصندوق العالمي للبيئة من أجل إطالة فترة تمويل برنامج صون التنوع البيئي في جنوب المحيط الهادئ لإتاحة وقت كاف تتمكن خلاله أنشطة الصون المحلية من إقامة هياكل فعالة لتطبيق هذا البرنامج بالاشتراك مع جميع المهتمين بالأمر.

٥٤ - وتطرق إلى موضوع تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للبلدان الجزرية الصغيرة النامية، فأشار إلى أن التقرير الخاص بالأنشطة المشتركة بين البرنامج الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ولو أنه تقرير إقليمي، قد أورد ذكر الكثير من التدابير والمشاريع الوطنية الجارية في بلدان المنطقة. وأردف قائلا إن عدم إصدار بعض بلدان المنطقة لتقارير وطنية لا يعني أنها لا تشترك في التدابير المتكاملة لتطبيق برنامج عمل بربادوس. وذكر أن ثمة أنشطة كثيرة تتم على الصعيدين الإقليمي والوطني مع أن البلدان الجزرية في المحيط الهادئ تستند إلى موارد مالية محدودة للغاية. وناشد المجتمع الدولي أن يجدد جهوده لتطبيق الاستراتيجية البعيدة المدى للتنمية المستدامة للبلدان الجزرية الصغيرة النامية، التي ينطوي عليها برنامج العمل.

٥٥ - وفيما يتعلق بحماية المناخ العالمي، أشار إلى أن التغير المناخي هو مشكلة عامة تحتاج إلى حل عام على المستوى العالمي. وذكر أن المحفل قد أصدر نداء لاتخاذ تدابير عاجلة في ضوء التقرير التقييمي الثاني لفريق الخبراء الدولي المعني بتغير المناخ والذي يؤكد أن البيانات العلمية تثبت أن الأنشطة البشرية تؤثر في تغير المناخ. وتوجه بلدان محفل جنوب المحيط الهادئ نداء إلى المجتمع الدولي من أجل التعجيل بإعداد نص لبروتوكول إلزامي يلحق بالاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ أو صك قانوني آخر بقصد إقراره في مؤتمر الأطراف المقبل. وأكد أن المجتمع الدولي في حاجة إلى تحقيق تقدم ذي دلالة في المستقبل القريب في موضوع تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة. فبقاء الكثير من الدول الجزرية الصغيرة النامية، وكذلك الكثير من الدول النامية الأخرى المتأثرة بشكل أو آخر من التغير المناخي، إنما يتوقف على اتخاذ تدابير في هذا المضمار. فالتغير المناخي سيؤثر سلبيا على العالم بأسره. ولهذا السبب، أكد من جديد تمسك بلده التام بضرورة أخذ بروتوكول تحالف الدول الجزرية الصغيرة بعين الاعتبار خلال المناقشات التي يجريها الفريق الخاص لولاية برلين.

٥٦ - واسترسل قائلا إن وفده يريد أن يعرب بوضوح عن عدم ارتياحه إلى بعض جوانب الاتفاقية الإطارية الخاصة بتغير المناخ كما يبدي أسفه لانقضاء دورتين من دورات مؤتمر الأطراف دون الموافقة على النظام الأساسي. وأضاف أنه لا يمكن قبول الحالة الراهنة حيث تعمد أقلية صغيرة من البلدان، من أجل مصالحها الخاصة إلى عرقلة سير الاجتماعات بالخوض في مناقشات عقيمة في معظم الأحيان. وذكر أن القرار الذي تشغل الدول الجزرية النامية بمقتضاه مكانا على مائدة مؤتمر الأطراف، قرار وافقت عليه مجموعة الـ ٧٧ والصين، قبل أن يطرح على المؤتمر حيث حصل على تأييد إجماعي. وأكد أن في العودة إثارة هذه المسألة وجعل قبول مكان الدول الصغيرة الجزرية النامية مرهونا بالموافقة العامة على النظام الأساسي، تعديا على مصالح جميع البلدان النامية وزعزعة للتضامن القائم بينها، وأن من مصلحة جميع البلدان النامية أن يكون مؤتمر الأطراف مؤتمرا مكتملا في عمله.

٥٧ - وواصل قائلا إن جميع المؤشرات والافتراضات في التقرير التقييمي الثاني لفريق الخبراء الحكومي الدولي لا تبشر بالخير للبلدان النامية، ووفده يود أن يؤكد على هذه المسألة وأن يحث الأغلبية الصامتة من البلدان المهتمة على أن تتخذ جميع التدابير اللازمة للتوصل إلى تقدم حقيقي. وأردف قائلا إننا نواجه مواقف وسلوكيات سياسية لبعض البلدان المتقدمة النمو التي تعتبر أن التدابير التي يتعين عليها أن تتخذها تتطلب إنفاقا بالغا وأن من الأنسب لها ترك اتخاذ تدابير تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة للبلدان النامية وحدها. ومن ناحية أخرى، إذا كانت بلدان المرفق الأول لا تجد حلا آخر فيما يتعلق بتحديد انبعاثات هذه الغازات فيها، فإنه يجدر بها أن تطبق الحل المقترح في بروتوكول التحالف والرامي إلى تحقيق تخفيض عام قدره ٢٠ في المائة في جميع البلدان الوارد ذكرها في المرفق الأول.

٥٨ - وفيما يتعلق بالعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية، فإن منطقة المحيط الهادئ قد أعربت عن قلقها البالغ لتزايد العواصف والأعاصير الاستوائية في بلدانها بما لها من عواقب وآثار تقلل من مواردها الشحيحة مما يستلزم حصولها على مساعدة دولية لزيادة فعالية أنشطتها الإقليمية.

٥٩ - السيدة ادواردز (كندا): قالت إن مؤتمر الصون العالمي الأول المنعقد في مونتريال جاء دليلا على استمرار التزام المجتمع الدولي بالتنمية المستدامة. فلقد أدت جهود الاتحاد العالمي من أجل الطبيعة إلى اجتماع ما يزيد على ٥٠٠ ٢ مندوب في أكبر مؤتمر للبيئة يعقد منذ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. ويمثل هؤلاء المندوبون الحكومات والفئات الاجتماعية الرئيسية حيث أن سياسات وممارسات التنمية المستدامة تعد من مسؤولية المجتمع بأسره. ومن الواضح أن تحقيق مكاسب دائمة أمر يتطلب عمليات شفافة وواسعة النطاق. وأبدت أن كندا ترى وجوب اعتماد نفس المعيار في أعمال دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. فجميع فئات المجتمع المدني، بما فيها الفئات الرئيسية المشار إليها في جدول أعمال القرن ٢١ ينبغي أن يكون لها مكان معترف به في هذه الدورة الاستثنائية.

٦٠ - وذكرت أن الغابات تمثل أولوية بالنسبة لكندا، وأنها بصفتها أهم مصدر عالمي للمنتجات الحرجية، تريد أن توضع للإدارة المستدامة للغابات والتجارة بالمنتجات الحرجية معايير غير تمييزية يتم الاتفاق عليها على صعيد متعدد الأطراف. وستواصل كندا السعي إلى إقرار تعريف للإدارة المستدامة للغابات يحيط بجميع الاختلافات الموجودة في شتى النظم الإيكولوجية الحرجية وفي الممارسات المعمول بها في هذا المجال. وتؤيد كندا بقوة الجهود الرامية إلى وضع وتطبيق معايير ومؤشرات للإدارة المستدامة للغابات وتؤيد أيضا التنمية والتطبيق المتماسك والمنسق لخطط توضع للغابات ولاستخدام الأراضي وتتيح إلى أقصى حد تحقيق الإدارة المستدامة مع فتح باب المشاركة فيها لجميع المعنيين، بمن فيهم السكان الأصليون والجماعات المحلية وسكان الغابات. وتؤمن كندا كذلك بأن الاستخدام الأوسع للمعلومات التقنية في مجال الاستغلال المستدام للغابات هو مما يتيح تحسين ممارسات إدارتها.

٦١ - ونوهت المتكلمة بأهمية أعمال الفريق الحكومي الدولي المخصص للغابات الذي أرسى أسس مواصلة العمل في المستقبل في خمسة مجالات أساسية: وضع مبادئ واضحة وشاملة لتوجيه أنشطة المنظمات الدولية والصكوك المتعلقة بالغابات؛ ووضع أولويات مشتركة؛ والقيام دوريا بقياس التقدم الجماعي المحرز نحو تحقيق الإدارة المستدامة للغابات؛ وإنشاء محفل سياسي مستقل رفيع المستوى يملي معايير المسائل المتصلة بالغابات؛ ومشاركة جميع الأطراف المعنية. وأوضحت أن كندا ترى أنه ينبغي بالإضافة إلى تمديد ولاية ذلك الفريق الحكومي الدولي، إيجاد صك ملزم قانونا يتيح تنظيم المسائل المتعلقة بالغابات ويحول دون زيادة تشظية إداراتها فيما بين عدد متزايد من الهيئات الدولية.

٦٢ - وأعلنت أن كندا تؤكد أيضا من جديد التزامها بمواصلة العمل من أجل تحقيق التنمية المستدامة للمحيطات وهي مسألة ينبغي بحثها في الدورة الاستثنائية المقبلة للجمعية العامة. ودعت إلى زيادة اهتمام المجتمع الدولي بإدارة المناطق الساحلية وتنميتها المستدامة. وقالت إنه ينبغي بالتحديد تحليل المصادر البرية للتلوث البحري ومتابعة برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية المنشأ، علاوة على وضع برامج عمل ذات بعدين إقليمي ووطني. كما ينبغي تعزيز المكاسب التي حققت منذ انعقاد مؤتمر ريو في مجال حماية موارد الصيد في أعالي البحار بإبرام اتفاق بشأن تطبيق أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المتعلقة بحفظ وإدارة الأرصدة السمكية والمتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال.

٦٣ - ومن أشد الجوانب إثارة للقلق فيما يتعلق بتلوث بيئة القطب الشمالي جانب الأثر الذي تخلفه الملوثات العضوية الصامدة الآتية من مناطق أخرى في العالم بالانتقال عبر الهواء والمياه. وهذه المشكلة تقيم بوضوح الدليل على ضرورة سعي المجتمع العالمي دون هوادة إلى تسوية هذه المشكلة والمشاكل الأخرى المتعلقة باتقاء خطر المواد الكيميائية. وقد بذلت كندا في ذلك جهد كبير في وضع بروتوكول بشأن الملوثات العضوية الصامدة في إطار اتفاقية التلوث الجوي العابر للحدود بمسافات كبيرة. وهي لا تزال أيضا تتعاون بنشاط مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة في دراسة هذا الموضوع.

٦٤ - واسترسلت قائلة إن كندا ستستضيف الاجتماع الثاني للمحفل الحكومي الدولي للسلامة الكيميائية الذي سيعقد في شباط/فبراير ١٩٩٧، وهي تتعشم أن يتم بنجاح خلال عام ١٩٩٧ اختتام المفاوضات الجارية برعاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والرامية إلى وضع اتفاقية لتنفيذ إجراءات للموافقة المعززة بمستندات قبل الاتجار ببعض المواد الكيميائية الخطرة.

٦٥ - وأشارت إلى التقدم المتواصل الذي تحقق في جوانب أخرى من البرنامج الدولي فيما يتعلق بالتنمية المستدامة وإلى اختيار مونتريال لاستضافة الأمانة الدائمة لاتفاق التنوع البيولوجي. وقالت فيما يتعلق بحماية هذا التنوع، أن الحكومة الكندية أنشأت في العام الجاري متنزهات وطنية جديدة مساحتها ٦٠ ٠٠٠ كيلومتر مربع. وقد اتفقت حكومات المقاطعات والأقاليم مبدئيا على إنشاء إطار وطني لحماية الأنواع المهددة بالانقراض وستتبع ذلك مبادرة من جانب السلطات الفيدرالية في هذا الشأن.

٦٦ - ثم نوهت بالدور النشط الذي اضطلعت به كندا في المناقشات التي وضعت الأساس الذي بني عليه إقرار اتفاقية الأمم المتحدة بشأن مكافحة التصحر في البلدان المتأثرة من الجفاف الشديد أو التصحر، ولا سيما في أفريقيا. وقالت إن كندا قدمت مقترحا رسميا لاستضافة المقر الدائم في مونتريال.

٦٧ - وفيما يتعلق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، قالت إن كندا ترأست المفاوضات التي وضعت أسس البيان الوزاري للدورة الثانية لمؤتمر الأطراف المعقودة في تموز/يوليه من العام الجاري. ويعكس ذلك البيان، فيما يعكس، الرأي السائد بين الجميع والقائل بضرورة تعجيل إجراء المفاوضات بشأن نص بروتوكول أو صك قانوني آخر، وهي مفاوضات يرجى اختتامها في الدورة الثالثة لمؤتمر الأطراف المزمع عقدها في اليابان في عام ١٩٩٧.

٦٨ - وستواصل كندا في الأشهر القادمة تشجيع الأنشطة المضطلع بها لصالح التنمية المستدامة في مختلف الاجتماعات الهامة ذات البعدين الإقليمي والعالمي، وستلتزم بالتعاون في تحقيق نتائج مرضية في الدورة الاستثنائية القادمة التي تعقدها الجمعية العامة بشأن تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وستبذل قصارها لتعبئة الإرادة السياسية اللازمة للسير قدما على طريق التنمية المستدامة.

٦٩ - السيد وهبي (المملكة العربية السعودية): أشار إلى أهمية الاستمرار في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تمكّن الدول من زيادة حجم الإنتاج القومي في جميع قطاعات النشاط الاقتصادي. وقال إن زيادة الإنتاج بما يتبعها من زيادة في مستوى الرفاهية المادية المقرونة بزيادة الاستهلاك تسبب في معظم الحالات إضرارا بالبيئة المحيطة بنا. ولذلك أصبح من الضروري توخي الحذر والحيطة في تخطيط المشروعات الإنمائية بما يضمن المحافظة على التوازن البيولوجي للموارد البرية والمائية.

٧٠ - وقد تميز هذا العصر باليقظة والحرص على المحافظة على البيئة وإصلاح ما تم تدميره منها. وكان دور الأمم المتحدة رائدا وسباقا في وضع الضوابط والمعايير الكفيلة بالسيطرة على كل ما يسيء إلى البيئة مع استمرار عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في شتى أنحاء المعمورة. وهذا ما استطاعت أن تحققه المؤتمرات الدولية التي عقدت مؤخرا ولا سيما مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي عقد في ريو دي جانيرو في ١٩٩٢. وقد نص جدول أعمال القرن ٢١ الذي وافق عليه ذلك المؤتمر، معايير معالجة المسائل المتصلة بالبيئة والتنمية واهتمت لجنة التنمية المستدامة بمتابعة مقرراته.

٧١ - ومن البديهي أن وضع الضوابط اللازمة للتحكم في البيئة لا يمكن أن يؤدي إلى تحسن حالتها إلا إذا تبعها برنامج عملي لتنفيذ مقررات جدول أعمال القرن ٢١. ولذلك نظر مؤتمر ريو في عقد دورة استثنائية لغرض إجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وقررت الجمعية العامة بقرارها ١٩٠/٤٧ عقد هذه الدورة الاستثنائية في موعد أقصاه نهاية سنة ١٩٩٧. ومن الضروري في هذا السياق وضع معايير لتقييم الأداء في تنفيذ جدول الأعمال المذكور، وكذلك وضع خطة عمل تهدف إلى تحسين نوعية البيئة وإصلاح الضرر الذي أصابها.

٧٢ - وحيث أن مشاكل البيئة تتخطى الحدود الدولية فإن من الضروري أن تتضافر جهود المجتمع الدولي لتخفيض الآثار الضارة بالبيئة. ويمكن للمجتمع الدولي أن يساهم في تنفيذ برامج التنمية المستدامة اللازمة لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي للبلدان النامية وذلك بتزويدها بالدعم المالي والتقني مما يسهل حصولها على التكنولوجيات البديلة التي تحد من الإساءة إلى البيئة وتدميرها. واختتم بقوله إن الأمم المتحدة ينبغي أن تقود حملة إعلامية تهدف إلى الحد من الاستهلاك الضار بالبيئة وتعديل النسق الاستهلاكي في جميع أنحاء العالم.

٧٣ - السيد سلاد (ساموا): قال إن موقف بلده قد تم التعبير عنه في البيان المدلى به في هذه الجلسة نيابة عن البلدان الجزرية الأعضاء في محفل جنوب المحيط الهادئ، وفي البيان المدلى به نيابة عن تحالف الدول الجزرية الصغيرة. وتؤيد ساموا كذلك البيان الذي أدلت به كوستاريكا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وهي تولي اهتماما كبيرا لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الصغيرة الجزرية النامية، وتعرب عن ارتياحها لأن تقرير الأمين العام بشأن هذه المسألة (A/51/354)، تقرير روعيت فيه الأنشطة المضطلع بها على الصعيدين الإقليمي والوطني. وتسلم ساموا بالمسؤولية الأساسية التي تقع عليها في تطبيق برنامج العمل على المستوى الوطني. ومضى قائلا إن الأنشطة التعاونية المضطلع

بها على المستوى الإقليمي تكتسي بالمثل أهمية بالغة بالنسبة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية، وإن حكومة ساموا ترى ضرورة تقييم فعالية تلك الأنشطة وإدراج نتائج ذلك التقييم في التقارير المتعلقة بالتدابير المتخذة لتنفيذ برنامج العمل.

٧٤ - وأشار إلى أن تقرير الأمين العام الذي نوه به قد أورد ذكر التدابير المتخذة لوضع مؤشر لمدى ضعف أو سرعة تأثر الدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي هذا الصدد، تريد ساموا معرفة ما إذا كان هناك شخص أو جهاز يعنى بضم نتائج ذلك العمل بغية تجنب ازدواجية الجهود أو الإقلال من ذلك إلى أقصى حد ممكن. وهي تريد كذلك معرفة التدابير التي اتخذت لإيلاء الاهتمام الواجب إلى بعض المجالات ذات الأولوية المشار إليها في الفقرة ٦٥ من ذلك التقرير.

٧٥ - وفيما يتعلق بمسألة تغير المناخ، أشار إلى أهمية تلك المسألة بالنسبة لتحالف الدول الجزرية الصغيرة الذي تعاون فيها على نحو نشط مع المجتمع الدولي. وقال إنه كما سبق إيضاحه فإن بروتوكول التحالف هو المقترح الموضوعي الوحيد المطروح الآن على الفريق الخاص المعني بولاية مؤتمر برلين. بيد أن التقرير لا يتضمن أي إشارة إلى دور التحالف ومبادراته من أجل حث المجتمع الدولي على اتخاذ تدابير عاجلة لبحث مشكلة تغير المناخ. ونادى بتعجيل المفاوضات لتنفيذ تلك الولاية. ووصف البيان الوزاري للدورة الثانية لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ بأنه يشكل، التزاما سياسيا من الطراز الأول. وقد أشير في ذلك البيان بصفة خاصة إلى استنتاجات التقرير التقييمي الثاني لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ.

٧٦ - وترى ساموا أنه ينبغي إيلاء الاهتمام الواجب إلى ضرورة اعتماد تدابير عاجلة للحد من انبعاثات غازات الدفيئة وتثبيت درجة تركيزها في الغلاف الجوي إلى مستويات تقل كثيرا عما كانت عليه في حقبة ما قبل النشاط الصناعي. ثم أنه ينبغي تعجيل المفاوضات بشأن نص بروتوكول ملزم قانونا أو صك قانوني آخر لاعتماده في الدورة الثالثة لمؤتمر الأطراف. وفي ضوء تقديرات وتوقعات التقرير التقييمي الثاني لفريق الخبراء الحكومي الدولي، تعتبر ساموا أن الأهداف والمواعيد المقترحة في بروتوكول تحالف الدول الجزرية الصغيرة لا تزال قابلة للتحقق وصالحة.

٧٧ - السيد بيرفيتي (بليز): أعرب عن تأييده للبيان الذي أدلت به كوستاريكا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين والبيان الذي أدلت به ترينيداد وتوباغو نيابة عن رابطة الدول الجزرية الصغيرة. وفيما يتعلق بالتقرير الصادر بشأن التدابير المتخذة على الصُعُد الدولية والإقليمية والوطنية تطبيقا لبرنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (A/51/354)، قال إن أسماء بليز، وغيانا، وغينيا - بيساو، الأعضاء في رابطة الدول الجزرية الصغيرة، يجب أن تدرج في قائمة البلدان المذكورة في المرفق الأول.

٧٨ - وأضاف قائلا إن بليز ترى أن كثيرا من مشاكل الدول ذات السواحل الواطئة هى في جوهرها نفس مشاكل الدول الجزرية، وهذه سمة جرى التسليم بها في إعلان وبرنامج عمل المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وأبرز كون إقليم بليز إقليما يضم جزرا قريبة من الساحل وأن جزءا كبيرا من بلديات البلد يقع على الساحل. ومن ناحية أخري، فإن مدينة بليز منخفضة تماما وسريعة التأثر، مما استدعى نقل العاصمة إلى بيلموبان، الواقعة داخل البلد، بعد الآثار المدمرة التي خلفها إعصار هاتي عام ١٩٦١.

٧٩ - وفيما يتعلق بالتدابير المتخذة على الصعيد الدولي والمشار إليها في التقرير المذكور، أضاف أن بليز تنتظر صابرة نتائج المشروع الخاص بآثار التغير المناخي في أنتيغوا وبربودا. كما تترقب باهتمام نتيجة مشروع تعزير شبكة قياس المد التابعة للنظام العالمي لمراقبة المحيطات، لفائدة الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي.

٨٠ - وفيما يتعلق بقيام منظمة الدول الأمريكية بتنفيذ مشروع خماسي لتخفيف آثار الكوارث في منطقة البحر الكاريبي، بتمويل من وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، قال إن بليز تعتبر أن مفهوم الكارثة المشار إليه يجب فهمه على أنه يتعلق بكارثة طبيعية، لأنه لو كان الأمر متعلقا بكوارث من صنع الإنسان لوجب الحض على منعها وليس تخفيف حدتها. وبليز تؤيد التوصيات المقدمة إلى الجمعية العامة التي تشجع على اتخاذ تدابير في المستقبل بهدف تطبيق برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية كما تحث على تنسيق الأنشطة التي تستهدف وضع مؤشر لمدى الضعف أو سرعة التأثر.

٨١ - السيد أوفيا (بابوا غينيا الجديدة): قال إن بلده لا يزال يولي أهمية كبيرة للضرورات الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية، ولدور الأمم المتحدة في تعزيز الصلات بين برنامج عمل بربادوس من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية ونتائج المؤتمرات الدولية الأخرى.

٨٢ - ومضى يقول إن تقرير الأمين العام (A/51/354)، رغم أنه ليس شاملا، فإنه يقدم رؤية عامة للتدابير التي اتخذتها منظومة الأمم المتحدة، واللجان الإقليمية، والمنظمات الإقليمية مثل برنامج البيئة الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ، وصندوق البيئة العالمية. ومن الواضح أن متابعة برنامج عمل بربادوس تسير ببطء وأن الدول الجزرية النامية ما برحت تواجه مشاكل في ذلك المجال تفوق كثيرا طاقة مواردها المالية والتقنية.

٨٣ - ورأى أن قوة الدفع والروح اللتين برزتا ابتداء من مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية وحتى المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية أخذتا تتضاءلان بعض الشيء رغم الالتزام الثابت الذي قطع في المؤتمر العالمي تجاه التعاون الدولي في مجالات حاسمة الأهمية مثل التغير المناخي والحد من الكوارث الطبيعية. واستطرد قائلا إن الكوارث الطبيعية، التي تحدث دمارا في الدول

الجزرية الصغيرة بوجه خاص تترتب عليها عواقب وخيمة على الصعيد العالمي كذلك وهي تستلتزم قيام المجتمع الدولي باتخاذ تدابير عاجلة ونقل المعارف التقية والعلمية الملائمة. وذكر أن الأمين العام أشار إلى أنه لا يجري إيلاء الاهتمام الكافي إلى مجالات ذات أولوية واردة في برنامج العمل، مثل المواصلات، والاتصالات، والطاقة، والعلم والتكنولوجيا، وموارد التنوع البيولوجي، والتغيرات المناخية وارتفاع سطح البحر. وقال إن بابوا غينيا الجديدة تلتمس الدعم الدولي المناسب والملموس في هذه المجالات ذات الأولوية.

٨٤ - ونوه ببرنامج عمل بربادوس باعتباره مشروعا أساسيا ممتازا وافق عليه رؤساء الحكومات وأكد أن متابعته تستحق دعما سياسيا وطيدا. وأعرب عن موافقة وفد بابوا غينيا الجديدة على التوصيات المقدمة من الأمين العام وعن عزمه على تأييد اتخاذ الجمعية العامة لقرار بهذا المعنى من أجل الإبقاء على قوة الدفع في الأنشطة المستقبلية التي تنهض بها منظومة الأمم المتحدة لتطبيق برنامج العمل. وأضاف أن المؤتمر العالمي للدول الجزرية الصغيرة النامية هو جزء لا يتجزأ من عملية جدول أعمال القرن ٢١ وأن صلته تتزايد بأنشطة الأمم المتحدة، في إطار التزامات المجتمع الدولي والاتفاقيات ذات الصلة بحماية البيئة والتنمية المستدامة.

٨٥ - السيد واطسون (البنك الدولي): قال إن تفهم الصلات بين التنمية الاقتصادية والبيئة يتزايد يوما بعد يوم. وأضاف أن المواقف الأساسية التي أبرزت في تقرير لجنة برونتلاند عام ١٩٨٧ وفي جدول أعمال القرن ٢١ عام ١٩٩٢ كانت خلافية في حينها ولكنها أصبحت الآن تحظى بقبول واسع. بيد أن ذلك لم يضمن تطبيقها بفعالية، على الرغم من أن حوالي ١٠٠ من البلدان قد أعدت استراتيجيات وطنية بشأن البيئة وأن ثمة تغيرات ملموسة قد لوحظت في حوالي نصف عدد هذه البلدان.

٨٦ - ومضى يقول إن البنك الدولي، بالاشتراك مع هيئات دولية أخرى، قد حاول مساعدة عملائه من البلدان في تحقيق التنمية المستدامة واستطاع، من خلال هذا العمل، أن يزيد تفهمه للمشاكل الإيكولوجية. وهو يستعين حاليا بما يزيد عن ٣٠٠ من المتخصصين في المسائل البيئية والاجتماعية وقام بوضع عدة سياسات للعمل في مجال البيئة. وأوضح أن الهدف من برنامج البنك الدولي ذو شقين: دعم البلدان التي تحاول إصلاح إدارتها للبيئة وإدراج الشواغل البيئية في كل الأنشطة التي يقوم بها البنك.

٨٧ - واستطرد قائلا إن عددا متزايدا من البلدان النامية يحاول تطبيق نهج إيكولوجي جديد في محاولته التوفيق بين التنمية الاقتصادية والحماية البيئية. وأضاف أن السيد جيمس وولفينسون، رئيس البنك، وضع في الآونة الأخيرة مبادئ ذلك النهج، الذي يتجلى بصورة متزايدة في قروض البنك الدولي المقدمة من أجل تشجيع إدارة البيئة. وقد زاد الآن حجم حافظة البنك الدولي المخصصة للبيئة إلى ٥٠٠ ١١ مليون دولار وهي تضم ١٥٣ مشروعا في ٦٢ بلدا. وذكر أن هذه الحافظة الفريدة في حجمها ونطاقها بمثابة مختبر حي يستطيع الجميع أن يستدروا عنه خبرات ثرية يتعين تحليلها ووضعها في الاعتبار في البرامج المستقبلية. وأضاف أن الكثير من المشاكل البيئية يستلزم حلولا إقليمية وعالمية وأن البنك الدولي قد عقد العزم على تطبيق ما جاء في تلك الاتفاقات العالمية وغيرها من البرامج الإقليمية بشأن البيئة وذلك من خلال قروضه العادية وبوصفه هيئة تنفيذية لصندوق البيئة العالمية ولبروتوكول مونتريال.

٨٨ - وأردف قائلا إن البنك يدعم، كجزء من استراتيجيته الموضوعة للمساعدة في مجال التنوع البيولوجي، الحفاظ على التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام لموارد التنوع البيولوجي، وذلك من خلال القروض العادية المقدمة للحكومات التي تتعامل معه، ومن خلال التمويل المقدم في شكل منح من صندوق البيئة العالمية. ويسلم البنك الدولي بأن من الضروري، من أجل الاضطلاع بدور نشط في ذلك المجال، إدماج الحفاظ على التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام لموارده في التنمية الاقتصادية. ويقوم البنك الدولي، تعزيزا لفعالية ما يقدمه من مساعدة، بتشجيع قيام روابط أوثق مع الحكومات، والقطاع الخاص، والهيئات الإنمائية الأخرى، والمنظمات غير الحكومية.

٨٩ - وواصل قائلا إن البنك الدولي يشدد على أهمية الاستفادة من الفرص المتاحة عمليا من حيث الإنفاق على تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة، حماية للبيئة العالمية على المدى الطويل. وفي هذا الصدد، أذن صندوق البيئة العالمية بصرف مبلغ ٢١٥ مليون دولار للمشاركة في تمويل مشاريع البنك الدولي المتصلة بالطاقة المتجددة.

٩٠ - ومضى يقول إن التغييرات الاقتصادية الهيكلية ستؤثر على انبعاثات غازات الدفيئة في المستقبل، وإنه ينبغي للبلدان اتخاذ تدابير للاستفادة من العناصر المفيدة في التغيرات المناخية. ومن الضروري عند اتخاذ قرار بشأن الاستثمارات في مجالات الزراعة، والصناعة، والطاقة، والنقل، أن تؤخذ في الاعتبار التأثيرات المتبادلة بينها وبين التغيرات المناخية. وذكر أن الفوائد الوطنية والعالمية تتحقق في نفس الوقت إلى حد معين، ولكن المخاطر التي تحدثها التغيرات المناخية على الصعيد العالمي تستلزم في بعض الحالات اتخاذ تدابير خاصة. واختتم بيانه قائلا إن البنك يقوم بمساعدة البلدان على إدماج الشواغل المتعلقة بالتغيرات المناخية في صياغة السياسات وفي التخطيط للاستثمارات.

٩١ - السيد فانيت (تايلند): قال إن حكومته تعتبر أن حماية المناخ العالمي والحفاظ على التنوع البيولوجي يكتسيان أهمية خاصة. وفيما يتعلق بالمسألة الأولى، تعتبر تايلند أن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، التي انضمت إليها في عام ١٩٩٥، يمكن أن تؤدي دورا هاما في حماية المناخ. ورغم أن جوانب التقدم المحققة في تطبيق الاتفاقية مشجعة، فإنه لا تزال هناك مهمة كبيرة ينبغي الاضطلاع بها. ووفد تايلند يود الإعراب في الواقع عن خيبة أمله لعدم إحراز تقدم في تطبيق المادة ٥-٤ من الاتفاقية، التي تشير إلى نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا أو إتاحة الوصول إليها.

٩٢ - واستطرد قائلا إن البلدان المتقدمة عليها أن تبدي الآن إرادة حقيقية للوفاء بالتزاماتها، وبما اعتزمته من تطبيق تدابير تفضي إلى خفض انبعاثات غازات الدفيئة بحلول عام ٢٠٠٠ إلى مستواها في عام ١٩٩٠. وفي هذا الصدد، ترى تايلند أن إنشاء هيئة لتبادل المعلومات ووضع قائمة بالخبراء، مثلما اقترح في الدورة الثانية التي عقدها مؤتمر الأطراف في الاتفاقية، سيفيدان في دراسة تلك المسائل.

٩٣ - وأكد أن تايلند ملتزمة بأهداف الاتفاقية وأنها تقوم باتخاذ العديد من التدابير التي تساعد على الوفاء بالالتزامات المذكورة. وفي هذا الصدد، فإن الحكومة على استعداد للتعاون مع البلدان المتقدمة في المشاريع المحلية التي تستهدف تقليل انبعاثات غازات الدفيئة؛ وهي تعد لإجراء تقييمات لمستويات الانبعاثات، ووضع مقترحات لتخفيضها. وقد وضعت الحكومة أهدافا واستراتيجيات على المديين القصير والمتوسط من أجل تطوير قطاع الطاقة بها، وكانت تايلند أول بلد في آسيا يقوم رسميا بإدخال عنصر فعالية الطاقة في التخطيط لقطاع الطاقة. وفي قطاع النقل، أمكنها تخفيض انبعاثات الرصاص في السنوات الأخيرة. كما قامت تايلند أيضا بتنفيذ مشاريع بحوث مختلفة تتصل بالتغير المناخي، وهي مشاريع ستسهم في زيادة المعرفة العلمية بالتغيرات المحتملة وما لها من عواقب على موارد البلد الطبيعية من حيث النظم الضرورية للحياة.

٩٤ - وذكر فيما يتصل بالمسألة الثانية، أن بلده، رغم أنه ليس مستعدا حتى الآن للتصديق على اتفاقية التنوع البيولوجي، يسلم بما للاتفاقية من أهمية كبيرة وقد قام بتنفيذ أنشطة لهذا الغرض تمثلت على سبيل المثال في إنشاء مناطق محمية في جهات شتى من البلد بهدف وقف الانخفاض المتزايد في مساحة الغابات، وقال إن جلالة ملك وملكة تايلند ما برحا يتصدران الدعوة إلى الحفاظ على الموارد البيولوجية في تايلند، وخصوصا تشجيع الأنشطة الرامية إلى التصدي للأسباب العميقة المؤدية إلى إزالة الغابات، وقد أسهما في زيادة وعي المجتمع بضرورة الحفاظ على البيئة واستخدامها بحكمة. وقد نظمت تايلند أيضا مؤتمرين دوليين مؤخرا بشأن التنوع البيولوجي، أتاحا تبادل المعارف التقنية في مجال التنوع البيولوجي، وأظهر رغبتها في التعاون مع الحكومات، والمنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية في الأنشطة المتصلة بالحفاظ على التنوع البيولوجي وحماية البيئة. واختتم بقوله إن حكومة تايلند تكرر تأكيد التزامها بحماية المناخ العالمي والحفاظ على التنوع البيولوجي لصالح الأجيال الحاضرة والمستقبلة وهي ترى أن المجتمع الدولي عليه أن يعترف بأنه إذا أريد الحفاظ على الكوكب فلا بد من إبداء عزيمة عالمية على التصدي للمهمة، وبأن التراجع عن اتخاذ ما يلزم من التدابير أمر قد تنجم عنه عواقب وخيمة.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٢٠